

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٥/١٨٤٣

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف ذيبات ، د. عيسى المؤمني ، محمود البطوش ، محمد البرودي .

الممرين : زنة :

شركة فيلادلفيا للتأمين المساعدة العامة المحدودة .
وكلاوئها المحامون أحمد أبو جعفر ومحمد عمران وعمر أبو غوش .

الممرين ضد لها :

سماهر إسماعيل محمد الذنيبات بالأصلية عن نفسها وبالوصاية على أبنائها
القاصرین الموصى بهم إليها كل من عندليب والأبيهم واليمامه والأدهم .
وكيلها المحامي غازي الذنيبات .

بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٣ قدم هذا التمييز للطعن في قرار
محكمة استئناف عمان في الدعوى الحقوقية رقم (٢٠١٣/٧٨٦٧) تاريخ ٢٠١٣/٣/١٢
القاضي : (بفسخ قرار محكمة بداية حقوق عمان رقم (٢٠١٢/١٤٥٦)
تاریخ ٢٠١٢/١١/٢٨ والحكم للمستأنفة سماهر وأولادها القاقدرين كل من عندليب
والأبيهم واليمامه والأدهم بمبالغ (١٢٠٠٠) دينار مع الرسوم والمصاريف
ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماً) .

وَيَا خَصَّ سَبِيلَ التَّمِيزِ فِي الْآتَى :

أولاً : أخطاء محكمة الاستئناف في عدم رد الداعوى لعدم الإثبات الواقعى والقانونى حيث لم تقدم المميز ضدها أية بينة ثبتت الضرر المادى والمعنوي الذى أصابها كما لم يثبت مقدار هذا الضرر بالخبرة الفنية .

ثانياً : أخطأ محكمة استئناف عمان في الحكم بكمال المبلغ المحدد طبقاً للجدول الملحق بنظام التأمين الإلزامي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ ملتفة عن أن مسؤولية المميزة تحصر فقط في نصيبيها الشرعي مضروباً بحدود مسؤولية التأمين وأن باقي المميز ضدهم لا يستحقون التعويض كونهم محظوظين شرعاً عن ورثة أخيهم لوجود الأب.

- ١- هذين السببين طلب وكيل المميزين قبول تمييزه
شكلًا ونقض القرار المميز موضوعاً .

٢- بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٠ قدم وكيل المميز ضدهم لاتحة
جوائية طلب في نهايتها قبولها شكلًا ورد التمييز موضوعاً .

الله
لله

أدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعية سماهر إسماعيل محمد الذنيبات قد تقدمت بهذه الدعوى عن نفسها وعن أبنائها القاصرين الموصى بهم إليها كل من عندليب والأيهم واليمامة والأدهم لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها شركة فيلادنينا للتأمين للمطالبة بـمبلغ اثنى عشر ألف دينار تعويضاً عن الضرر المادي والمعنوي الناشئ عن وفاة الطفل محمد فوزي عبد العزيز الذنيبات ابن المدعية وشقيق الموصى بهم إليها بسبب احتراق السيارة رقم (٤١٤٠٤٦) المؤمن عليها لدى المدعى عليها .

وقد أثبتت الدعوى على الواقع التالية:

- ١- المدعية سماهر والدة الطفل المتوفى محمد والموصى بهم إليها أبناؤهـ
أشقاء المتوفيـ .

- ٢- المدعى عليها شركة فيلايفيا للتأمين هي شركة أردنية مرخصة لمارسة أعمال التأمين .
- ٣- يملك زوج المدعية المدعو فوزي عبد العزيز محمد الذنيبات السيارة رقم (١٦/٤٠١٤١) نوع فولفو مرخصة قانوناً لغاية ٢٠١١/١٣ ومؤمنة لدى المدعى عليها بموجب عقد التأمين الإلزامي رقم (١١٣٩٩٧) حتى تاريخ ٢٠١١/٣/١٣ .
- ٤- بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣٠ وأثناء إيقاف الفولفو رقم (١٦/٤٠١٤١) أمام منزل مالكه _____ وفي داخلها الطفل محمد فوزي عبد العزيز الذنيبات عمره خمس سنوات ابن مالك السيارة شب النار بالسيارة فجأة مما أدى إلى احتراقها بالكامل وإصابة الطفل محمد الذي كان بداخلها إصابات بليفة بحرق واحتراق رخصة اقتداء المركبة وعقد تأمين المركبة .
- ٥- تم إسعاف الطفل المصاب محمد إلى مستشفى الأمير علي العسكري بالكرك واحصل على تقرير طبي يشعر بأن حالته العامة سيئة وقد تم تحويله إلى مدينة الحسين الطبية إلا أنه فارق الحياة متاثراً بإصابته بتاريخ ٢٠١٠/٤/١١ .
- ٦- تم الكشف على جثة الطفل المتوفى محمد فوزي من قبل الطبيب الشرعي تحت إشراف مدعى عام شمال عمان وعلل سبب الوفاة بالحرق الاهيبه ومضاعفاتها .
- ٧- تم الكشف على السيارة المحترقة من قبل فريق مختص من المختبر الجنائي حيث تبين أن الحريق قد شب في مقدمة السيارة ثم امتد إلى باقي أجزائها وشوهدت آثار تماس كهربائية وعلل سبب الحريق بالتماس الكهربائي من التكorchات الموجودة في الأسلام الكهربائية الواقعة تحت مقود السيارة وقد تم تحريز عينات من السيارة لفحصها مخبرياً .
- ٨- بفحص العينات الملتقطة من السيارة المحترقة تبين أنها لا تحتوي على أية مواد بترولية مشتعلة أو مساعدة على الاشتعال .
- ٩- بفحص الأسلام الكهربائية المأخوذة من الجذلة الكهربائية أسفل مقود السيارة تبين أنها تحتوي على تكorchات معدنية وهي من العلامات الدالة على حدوث تماس كهربائي .

١- أحيل ملف القضية وكافة التحقيقات والتقارير المتعلقة بحادث وفاة الطفل

محمد فوزي عبد العزيز الذنيبات الناشئ عن احتراقه بداخل السيارة المؤمن عليها رقم (١٤١ / ٤٠١٦) إلى مدعى عام الكرك المختص وسجلت القضية التحقيقية تحت رقم (٢٨٢ / ٢٠١٠) وقد قرر المدعى العام مؤيداً من النائب العام حفظ الأوراق التحقيقية بعد أن تبين له (أن وفاة الطفل محمد فوزي عبد العزيز الذنيبات كانت نتيجة ل تعرضه لحرق من الدرجة الثانية والثالثة والذي نتج عن حريق مرکبة والده جراء تمس كهربائي وأن وفاته لم يتسبب بها أحد ولا توجد شبهة جنائية) .

١١- تحصر الجهة المدعية مطالبتها بالمبانع المطالب به وهو اثني عشر ألف دينار أي ضمن حدود مسؤولية المدعى عليها وقت وقوع الحادث .

وبنتيجة المحاكمة وبتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ أصدرت محكمة الدرجة الأولى قرارها المتضمن الحكم بإلزام المدعى عليها شركة فيلادلفيا للتأمين بأن تدفع للمدعية سماهر إسماعيل محمد الذنيبات مبلغ (١٦٦٦,٦٧) ديناراً بدل الضرر المادي وأن تدفع للمدعين مبلغ (٢٠٠٠) دينار بدل الضرر المعنوي على أن يوزع بينهم بالتساوي وتتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف النسبية ومبلغ (١٨٥) ديناراً أتعاب محاماً ولفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ورد باقي مطالبة المدعين بباقي المبلغ لعدم الاستحقاق .

لم ترضي المدعية بهذا القرار وتقامت باستئنافها للطعن فيه .

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم (٢٠١٣/٧٨٦٧) فسخ القرار المستأنف والحكم للمستأنفة سماهر وأبنائها القاصرين كل من عندليب والأيمهم واليمامية والأدهم بمبلغ (١٢٠٠٠) دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماً .

لم ترتضى المدعى عليها بالقرار الاستئنافي المشار إليه وتقدمت بها التمييز للطعن فيه وتقدم المدعون بلائحة جوابية .

وفي الرد على سببي الطعن التميزي :

وعن السبب الأول الذي تتعى فيه الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها بعدم رد الدعوى لعدم الإثبات .

وللرد على ذلك نجد إن الثابت من أوراق هذه الدعوى وبيناتها أنه وبينما كان الطفل المرحوم محمد حال حياته في داخل السيارة التي تعود لوالده والمؤمن لدى الجهة المدعى عليها فقد نشب حريق في داخل السيارة أدى إلى احتراق السيارة وذلك بسبب تماش كهربائي واحتراق الطفل محمد والذي ما لبث إلا أن فارق الحياة بسبب إصابته بالحرائق وعلل سبب الوفاة بأنه نتيجة الحرائق اللهبية ومضاعفاتها .

وإن المدعية كانت قد أقامت هذه الدعوى بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على القاصرين أو لادها المدعين بمواجهة المدعى عليها الشركة المؤمن لديها السيارة موضوع الدعوى .

ونجد إن مسؤولية شركة التأمين عن ضمان الضرر اللاحق بالغير يكتفى على ضوء أحكام المادتين (١٠ و ١٥) من نظام التأمين من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته وجدول مسؤولية شركة التأمين والملحق به فهي مسؤولية محددة مع شركة التأمين في حدود مسؤوليتها وبما لا يتجاوز مسؤولية الشركة .

وحيث إن مسؤولية الشركة الطاعنة عن ضمان الضرر اللاحق بالمميز ضدهم نتيجة وفاة الطفل هي بما لا يقل عن عشرة آلاف دينار بالنسبة للضرر المادي وألفي دينار عن الضرر الأدبي مما يتبع معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني الذي تتعى فيه الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها بالحكم
بكمال المبلغ .

ولارد على ذلك نجد ووفق ما استقر عليه قضاء محكمة التمييز
إن ما يستحقه المدعون عن الضررين المادي والأدبي تقدر الخبرة الفنية عملاً بأحكام
المادتين (٢٦٦ و ٢٦٧) من القانون المدني شرط ألا يتجاوز التعويض في مجموعه
الحد الأعلى الذي تلتزم به شركة التأمين وفق الجدول .

وحيث إن محكمة الاستئناف قضت للمدعين بكمال التعويض وليس وفق الخبرة
الفنية فيكون القرار المطعون فيه مخالفًا لأحكام القانون ويقتضي نقضه لورود هذا السبب
عليه انظر قرار الهيئة العامة رقم (٤٤٨١ / ٢٠١١) تاريخ ٢٢/٤/٢٠١٣ .

_____ هذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق
إلى مصدرها لإجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٩/٥/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو و
نائب الرئيس

عضو و
نائب الرئيس

عضو و

عضو و

رئيس الديوان

دقيق بـ ع
دقيق بـ ع